اقتصاد

الموازنة تعيد الإضرابات إلى لبنان

بيروت ـ **ريتا الجمّال**

عادت الإضرابات العامة في لبنان إلى الواجهة من جديد، اعتراضاً على الضرائب التي فرضها البرلمان اللبناني في موازنة عام 2024 الخالية من أي تقديمات أو حوافز مالية لموظفي القطاع العام، ومثقلة بالرسوم التي تزيد من تدهور قيمة الرواتب والأجور والقدرة الشرائية عند المواطنين، بينما لا تمسّ الأغنياء والمحظيين. وشلّت حركة الاحتجاجات الإدارات العامة في لبنان، فيما عاد مشهد الطوابير والزحمة منذ أول من أمس الأربعاء، أمام محطات الوقود ومحال بيع الغاز والسوبرماركت والصيدليات ليطلّ برأسه، من بوابة «الإضراب» الذي أعلنته الشركات المستوردة للسلع المدعومة، لا سيما النفط، والأدوية والمواد الغذائية، اعتراضاً على الضريبة الاستثنائية التي طاولتها في موازنة عام 2024. وبدأ موظفو الإدارة العامة إضراباً تحذيرياً يستمرّ حتى التاسع من فبراير/ شباط الجاري، على أن يكون مفتوحاً تبعاً للتطورات، وذلك اعتراضاً على الرسوم والضرائب المرتفعة الواردة في الموازنة، التي من شأنها أن تزيد من انهيار قيمة رواتبهم والمساعدات التي يحصلون عليها، بما في ذلك الحوافز المالية الجديدة المُقترَحة من قبل الحكومة اللبنانية. واعتبر الموظفون أن الموازنة زادت الضرائب على الرواتب وأعفت كبار الأغنياء منها، فيما لا يزال التهرب الضريبي والجمركي مشرعاً بها، كما نهب الأملاك العامة من دون أية مقاربة وعلاج، مشددين على أنها ستزيد الانكماش الاقتصادي والجمود والركود وستعطل الدورة الاقتصادية، مؤكدين رفضهم لإصرار الحكومة على تقاسم حقوقهم ودفنهم أحياءً، واستنكارهم للصفقات المستمرة والمستفزة، باسم الموظفين، داعين إلى تصحيح الرواتب وكافة المستحقات ذات الصلة. وانضم المساعدون القضائيون أيضاً إلى الاضراب، معلنين «الاعتكاف العام والتوقف القسري عن العمل وإلغاء جلسات المحاكمة بكل أنواعها وعدم استقبال أي مراجعة، باستثناء ما يتعلق باليوم الأخير من المهل القانونية، بدءاً من صباح أمس، على أن تبقى الاجتماعات مفتوحة لمواكبة كل جديد، وذلك نظراً إلى ما يعانيه الموظف العام من سوء في الأوضاع المعيشية المزرية وتدني قيمة الرواتب وحرمان الموظفين من الحوافز والمساعدات التي تعطى لبعض المرافق العامة من دون سواها، وتجانساً مع مطالب رابطة موظفي القطاع العام».

في الإطار، رأى تجمّع المطاحن في لبنان أن «الاقتراح بفرض غرامة أو ضريبة استثنائية على الشركات التي استوردت سلعاً مدعومة باعتبارها استفادت منه، ليس في محلّه، ولم تعرف الغاية من طرحه في المرحلة الراهنة من خارج مشروع الموازنة الذي أعدته لجنة المال في المجلس النيابي ولم تتم قراءته بصورة معمّقة». واعتبر التجمّع أن تطبيق هذه الضريبة «سيقضي كليّاً على الحركة التجارية في البلاد ويدفع بالشركات إلى الإفلاس والإقفال وتشريد آلاف العمل والمستخدمين. كما أنه لا يجوز مطلقاً فرض ضريبة على سياسة اعتمدتها الدولة وأجبرت الشركات على تطبيقها، إذ أن سياسة الدعم أقرتها الحكومة لمساعدة المستهلك في الظروف الاقتصادية والمالية والمعيشية الصعبة التي تمر بها البلاد».

(Getty)

نمو سياحي قوي في الصين

استقبلت منطقة شينجيانغ الأويغورية ذاتية الحكم بشمال غربي الصين، 265 مليون سائح عام 2023، بزيادة قدرها 117 في المائة عن العام الأسبق. وبلغ إجمالي عائدات السياحة حوالي 296,72 مليار يوان (حوالي 41,77 مليار دولار)، بزيادة 227 في المائة على أساس سنوي. وتجاوز عدد المسافرين عبر مطارات المنطقة 40 مليون شخص للمرة الأولى في العام الماضي، بزيادة قدرها 143,8 في المائة على أساس سنوي. وتعكس الأرقام التي أبرزها تقرير عمل الحكومة للمنطقة خلال الدورة السنوية لمجلس نواب الشعب في شينجيانغ والتي افتتحت يوم الثلاثاء الماضي، الزخم القوي لتنمية السياحة في شينجيانغ، وكذلك دور السياحة في توسيع فرص العمل وتعزيز الاستهلاك وتعزيز رفاه السكان المحليين.

أخبار

مطالب بمراجعة مِلفّ الأجور في الأردن

طالبت منظمة «تمكين للمساعدة القانونية وحقوق الإنسان» بمراجعة مِلفّ الأجور في الأردن من حيث تعديل التشريعات بحيث تتواءم مع الاتفاقيات الدولية التي صادق عليها الأردن، وإيجاد آليات فعّالة تضمن حصول العمال على

أجورهم. وأوضحت «تمكين» في بيان صادر عنها أمس الخميس، أن هذا المطلب يأتي متوائما مع مصادقة الأردن، نهاية العام 2023، على اتفاقية العمل العربيّة رقم 15 لسنة 1983، بشأن تحديد الأجور وحمايتها، فالاتفاقية ورد فيها العديد من البنود المهمة التي تستدعي إعادة النظر في الأجور والحد الأدنى لها. وحول أهم بنود الاتفاقية وفقًا لورقة موقف أعدتها «تمكين» بعنوان «اتفاقية العمل العربية رقم 15 لسنة 1983، بشأن تحديد الأجور وحمايتها وتصديق الأردن عليها ومدى مواءمتها مع التشريعات الوطنية»،

مصر: تراجع كبير في زراعة قصب السكر

تقدمت النائبة في البرلمان المصري عن الحزب الديمقراطي الاجتماعي، مها عبد الناصر، أمس، بطلب إحاطة موجه إلى رئيس الوزراء، مصطفى مدبولي، ووزير الزراعة، السيد القصير، ووزير التموين، علي المصيلحي، بشأن تراجع المساحات المزروعة من قصب السكر بسبب الفقر المائي، وتخطي سعر الكيلوغرام من السكر الأبيض المعبأ 50 جنيهاً، مقابل أقل من 20 جنيهاً قبل عام. ودعت عبد الناصر الحكومة إلى التوسع في زراعة قصب السكر في محافظات الصعيد (جنوب)، خاصة مع الأزمة الطاحنة التي عصفت بالسوق أخيراً، ممثلة في نقص سلعة السكر وتضاعف سعره، جراء عدم توفره في المجمعات الاستهلاكية، على خلاف تصريحات وزارة التموين حول أن الأزمة ليست في نقص المخزون الاستراتيجي من السكر، وإنما بسبب «جشع التجار».

بورصة قطر تتراجع 0,39%

أغلقت بورصة قطر تعاملات أمس متراجعة؛ بعد قرار بنك الاحتياطي الفيدرالي الأميركي بتثبيت الفائدة. انخفض المؤشر العام بنسبة 0,39% ليصل إلى النقطة 10049,36، فاقداً 39,84 نقطة عن مستوى أول من أمس. قرر بنك الاحتياطي الفيدرالي الأميركي على هامش انتهاء اجتماعه الأربعاء، الإبقاء على سعر الفائدة الرئيسي في نطاق بين 5,25% و5,50%، وتلاه قرار مصرف قطر المركزي، بالإبقاء على أسعار الفائدة المتعلقة بالإقراض والإيداع وسعر إعادة الشراء دون تغيير. أثر على الجلسة تراجع 5 قطاعات على رأسها الاتصالات بواقع 1,70%، بينما ارتفع قطاعا البضائع والخدمات الاستهلاكية والصناعات بـ0,38% و0,25% على التوالي.

استهداف سفن البحر الأحمر أقلّ وطأة على النفط الروسي

واصلت الناقلات التي تحمل النفط الروسي الإبحار عبر البحر الأحمر دون انقطاع إلى حد كبير، رغم استهداف السفن، حيث تواجه مخاطر أقل من المنافسين، وفقاً لمسؤولين تنفيذيين في قطاع الشحن ومحللين وبيانات رحلات. وأصبحت روسيا أكثر اعتماداً على التجارة عبر قناة السويس والبحر الأحمر منذ غزوها أوكرانيا، الذي دفع أوروبا إلى فرض عقوبات على الواردات الروسية، وأجبر موسكو على تصدير معظم نفطها الخام إلى الصين والهند. وقبل الحرب، كانت روسيا تصدّر المزيد إلى أوروبا.

ووفقاً لبيانات شركة فورتيكسا للتحليلات النفطية، انخفض عدد السفن الروسية التي تمرّ عبر البحر الأحمر بشكل طفيف منذ ديسمبر/ كانون الأول، لكنها كانت الأسبوع الماضي لا تزال أعلى بنحو 20 في المائة عن المتوسط في عام 2023. ويتناقض ذلك مع الاضطرابات واسعة النطاق التي شهدها إبحار ناقلات النفط عبر البحر الأحمر في الأسبوعين الماضيين بسبب استهداف السفن.

وأظهرت بيانات فروتيكسا أن شحنات الديزل ووقود الطائرات من الشرق الأوسط وآسيا إلى أوروبا، أحد الطرق الرئيسية لتجارة النفط من الشرق إلى الغرب، توقفت تقريباً في الأيام التي أعقبت الجولة الأولى من الضربات الانتقامية التي قادتها الولايات المتحدة على اليمن في 11 يناير/ كانون الثاني. وتتمتع روسيا بعلاقات وثيقة مع إيران، التي تدعم الحوثيين، وربما ساعد ذلك في منع الهجمات. لا تمتلك السفن التي تحمل النفط الروسي، في معظمها، أي صلات بإسرائيل أو الولايات المتحدة أو بريطانيا. وقال الحوثيون إنهم يستهدفون السفن المرتبطة بتلك الدول في هجمات لإظهار التضامن مع الفلسطينيين في غزة.

وقال خبير النفط المخضرم أدي إمسيروفيتش: «ينقل أسطول الظل معظم النفط الخام والوقود الروسيين، لذلك من غير المرجح أن يكون في مرمى هجمات الحوثيين». وأضاف: «الحوثيون يستهدفون السفن المرتبطة بدول معينة». وقالت ماري ميلتون المحللة في فورتيكسا، إن العديد من السفن التي تحمل شحنات روسية تشير إلى أنها غير مرتبطة بإسرائيل عبر إشارات من أنظمة التعريف الآلي التي تبثّ معلومات تشمل موقع السفينة ووجهتها.

(رويترز)

فلسطين

4 أشهر من الجوع

سكان غزة يعيشون أبشع حصار

يتعرض نحو 2,3 مليون فلسطيني في غزة لأبشع حصار في التاريخ منذ 4 أشهر، رغم المناشدات الأممية وقرارات محكمة العدل الدولية التي تطالب بدخول المساعدات والسلع الضرورية لسكان القطاع

غزة ـ **يوسف أبو وطفة**

يعيش الفلسطينيون في قطاع غزة أسوأ فصول الحصار الإسرائيلي المفروض عليهم منذ عام 2006، بفعل تزامنه مع حرب الإبادة المعيشية وغياب السلع الأساسية والمواد الغذائية منذ بدء العدوان الذي يكمل شهره الرابع غدا السبت. ورغم المناشدات الأممية وقرارات محكمة العدل الدولية، إلا أن الاحتلال الإسرائيلي واصل حصاره المطبق على غزة، كما أن المساعدات التي تدخل عبر معبر رفح ما زالت لا تلبي احتياجات السكان، بل وصل الأمر إلى عرقلة متظاهرين إسرائيليين دخول المساعدات الشحيحة عبر معبر كرم أبو سالم. ويبات الفلسطينيون يعتمدون بدرجة أساسية على المساعدات الإغاثية التي تقدمها الدول والجهات الدولية العاملة في القطاع في توفير طعامهم اليومي تزامناً مع شح السلع الأساسية من السوق وارتفاع أسعار بعضها إلى 10 أضعاف ما كانت عليه قبل السابع من أكتوبر/ تشرين الأول 2023.

ورغم الضغوط الدولية، قيدت إسرائيل إدخال إمدادات إنسانية من مصر إلى قطاع غزة عبر معبر رفح البري، واقتصرت على معدل 100 شاحنة يوميًا، وهو لا يقارن مع متوسط حمولة 500 شاحنة كانت تدخل لتلبية الاحتياجات الإنسانية إلى القطاع قبل السابع من أكتوبر الماضي.

أسواق مهجورة

وتخلو أسواق غزة من اللحوم والدواجن والخضروات إلا من بعض الأصناف التي يتم استيرادها من مصر والتي لا تكفي لسد احتياجات السوق المحلي لا سيما من يوجدون في رفح جنوبي القطاع ودير البلح حيث يتكدس قرابة 1,7 مليون نسمة. ويبات الأسر الفلسطينية تميل إلى تقليص وجبات الطعام اليومية الخاصة بها وتعتمد فقط على وجبتين أو وجبة في اليوم الواحد للتعامل مع ارتفاع الأسعار الكبير ومع نقص المواد الإغاثية الموجودة في ظل تحكم الاحتلال بالشاحنات الواردة للقطاع. ووفقاً لرصد مراسل «العربي الجديد»، فإن الكثير من السلع باتت تتوفر بكميات شحيحة للغاية من قبل الباعة في الأسواق نظراً لتراجع عمليات الشراء جراء الارتفاع المهول في الأسعار وانعدام توفر الخضروات والفواكه واللحوم الحمراء. وقفزت أسعار اللحوم لتتجاوز 3 أضعاف أسعار بيض المائدة الذي تضاعف 3 مرات عما كان عليه. وتشير إلى أن أصحاب العمل اليومي الذين فقدوا مصادر عملهم ودخلهم بفعل الحرب ولا يتقاضون رواتب هم أكثر المتضررين، حيث اضطر الكثيرون منهم لتخفيض الوجبات واللجوء لما يقدم في التكيات الخيرية المنتشرة في الشوارع لتحصيل وجبات طعام.

> الأسر تقلص عدد الوجبات لمواجهة الأزمات الغذائية

وتلفت إلى أن الجوع تفشى بشكل كبير من جراء الحصار والحرب، وباتت المعلبات التي تقدم في المدارس ومراكز الإيواء المختلفة هي الأساس في وجبات الطعام حيث باتت العائلات تتحكم حتى في حجم الوجبات والكميات التي تتناولها. وكان تقرير التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي الصادر من الأمم المتحدة يوم 21 ديسمبر/ كانون الأول الماضي، أكد أن جميع سكان قطاع غزة «يعانون من أزمة أو مستويات أسوأ من الانعدام الحاد للأمن الغذائي». وأظهر التقرير أن 26 في المائة من السكان (نحو 577 ألف شخص) قد استنفدوا إمداداتهم الغذائية وقدراتهم على التكيف ويواجهون جوعاً كارثياً.

تفشي الجوع

في الأثناء، تقول الفلسطينية عبير مراد إن متوسط الارتفاع في أسعار السلع الأساسية منذ بداية الحرب حتى الشهر الرابع لها لا يقل عن 3 مرات وهي غالبيتها في السلع الأساسية فقط مثل الخضروات واللحوم إلى جانب بيض المائدة. وتضيف مراد لـ«العربي الجديد» أن أسعار بعض الخضروات مثل البصل قفزت بشكل كبير منذ أكتوبر/ تشرين الأول حتى نهاية يناير/ كانون الثاني الماضي، حيث كان الكيلوغرام يبلغ 4 شواكل فيما يتراوح سعره حالياً ما بين 30 و40 شيكلاً إسرائيلياً، (الدولار = 3,68 شواكل). ووفق السيدة الفلسطينية، فإن بعض الخضروات الأخرى مثل الخيار ارتفعت من 4 شواكل إلى 12 شيكلاً عدا عن السكر الذي تضاعف من 4 شواكل ليصل إلى 30 و40 شيكلاً هو الآخر، إلى جانب الارتفاع الضخم في أسعار بيض المائدة الذي تضاعف 3 مرات عما كان عليه. وتشير إلى أن أصحاب العمل اليومي الذين فقدوا مصادر عملهم ودخلهم بفعل الحرب ولا يتقاضون رواتب هم أكثر المتضررين، حيث اضطر الكثيرون منهم لتخفيض الوجبات واللجوء لما يقدم في التكيات الخيرية المنتشرة في الشوارع لتحصيل وجبات طعام.

وتلفت إلى أن الجوع تفشى بشكل كبير من جراء الحصار والحرب، وباتت المعلبات التي تقدم في المدارس ومراكز الإيواء المعابر، علاوة على ارتفاع معدلات التضخم تزامناً مع شح كبير في السيولة النقدية. الأسعار يترافق مع غياب للجسم الحكومي الذي كانت تديره حركة حماس في غزة، في ظل توسع الحرب الإسرائيلية واستهداف المقرات الحكومية وتركز النازحين في المناطق الجنوبية من القطاع.

الجوع يطاول جميع سكان القطاع (محمد الرحيم الخطيب/ الأناضول)

النص الكامل
على الموقع الالكتروني

مصر

الديون الخارجية تفاقم الأزمة المالية

تضاعفت ديون مصر الخارجية أكثر من ثلاث مرات في العقد الأخير لتصل إلى 164,7 مليار دولار، وفقاً للأرقام الرسمية، بينها أكثر من 42 مليار دولار مستحقة هذا العام. وقد فوجئ المصريون بقرار مجموعة «الشايع» الكويتية تقليص أعمالها في مصر، وإغلاق بعض متاجرها بسبب نقص النقد الأجنبي في البلاد، ما يثير قلق الخبراء من قدرة القاهرة على سداد ديونها الخارجية. وتدير مجموعة «الشايع» العشرات من العلامات التجارية العالمية بمصر ومنطقة الشرق الأوسط، ومن بينها «ستاربكس» و«مذركير» و«دينهامز» و«دي بودي شوب».

ويقول الخبير الاقتصادي والبرلماني السابق محمد فؤاد لوكالة «فرانس برس»، إنه إذا كان المستثمرون يعتمدون في استثماراتهم على «مدخلات إنتاجية (مواد أولية، آلات، إلخ...) بالدولار مثل البضائع المستوردة مثلاً، فلن يستطيعوا الاستمرار». وتعاني مصر واحدة من أسوأ الأزمات الاقتصادية في تاريخها، بعدما سجّل معدل التضخم السنوي مستوى قياسيا يبلغ حاليا 35,2%، مدفوعا بتراجع قيمة العملة المحلية ونقص العملة الأجنبية في ظل استيراد القسم الأكبر من الغذاء. ودفع نقص العملة الصعبة في البلاد بنك «جي بي مورغان» في وقت سابق من الشهر الجاري إلى استبعاد مصر من بعض مؤشراته. كما خفضت وكالة «موديز» للتصنيف الائتماني النظرة المستقبلية لمصر من «مستقرة» إلى «سلبية»، مشيرة إلى مخاوف بشأن التمويل الخارجي والفارق بين سعر الصرف الرسمي وفي السوق الموازي.

ويبلغ سعر الدولار حاليا في السوق الرسمية حوالى 31 جنيها، بينما يصل إلى حوالى 70 جنيها في السوق الموازية. وخاطب الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي الأسبوع الماضي المصريين بمناسبة عيد الشرطة قائلاً: «دائما كان الدولار يمثّل مشكلة في مصر». وتابع: «إذا لم تصبح الموارد بالدولار أكبر أو تساوي الإنفاق بالدولار.. ستكون هذه المشكلة دائما». ويتزامن استحقاق بعض ديون مصر الخارجية هذا العام مع اضطراب الملاحة في البحر الأحمر بسبب هجمات الحوثيين على السفن على خلفية الحرب في قطاع غزة، ما أثر سلبا على قناة السويس التي تشكل عائداتها أحد أبرز مصادر النقد الأجنبي في مصر.

> الدولار يصل إلى 70 جنيهاً في السوق الموازية

وسجّلت تحويلات المصريين بالخارج التي تشكّل المصدر الأول للنقد الأجنبي في البلاد، بدورها، انخفاضا خلال الربع الأول من العام المالي 2023-2024 بنسبة حوالى 30 في المئة مقارنة بالمدة نفسها من العام المالي السابق. وزارت القاهرة الأسبوع الماضي بعثة من الصندوق لإجراء مراجعات مقررة لبرنامج مصر التمويلي والمؤجلة من العام الماضي، للسماح بصرف دفعة أخرى من القرض ومن أجل مفاوضات بشأن زيادة قيمة القرض.

(العربي الجديد، فرانس برس)

أسواق

المغرب يسعى إلى ضبط أسعار اللحوم

الرباط ـ **مصطفى قماس**

يتطلع المغرب إلى تعزيز العرض من اللحوم الحمراء في ظل الظرفية المتسمة بالجفاف، حيث يتجه نحو دعم استيراد الأبقار للعام الثاني على التوالي، خاصة قبل رمضان المقبل. وشرعت إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة في نهاية يناير/ كانون الثاني الماضي، في تطبيق قرار حكومي يقضي بمواصلة تعليق استيفاء رسوم الجمرك، حيث سيمتد ذلك إلى غاية نهاية العام الجاري. وحددت حصة الواردات التي سيسري عليها ذلك القرار بـ 100 ألف رأس من الأبقار، حيث جرى ربط السماح بالاستيراد بحصول المستوردين على ترخيص من وزارة الصناعة والتجارة. ويأتي هذا القرار بعدما لجأت الحكومة، في العام الماضي، في سياق متسم بتأثر العرض من اللحوم الحمراء بسبب الجفاف، إلى تعليق استيفاء الضريبة على القيمة المضافة والرسوم الجمركية عند استيراد الأبقار والأغنام.

ولاحظت المندوبية السامية للتخطيط (حكومية)، أن إنتاج اللحوم الحمراء، دعم في العام الماضي، بتنامي واردات الحيوانات الحية، خاصة الأبقار والأغنام، التي تضاعفت خمس مرات، حسب مكتب الصرف، حيث قفزت في نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي إلى 264 مليون دولار، مقابل 54 مليون دولار في الفترة نفسها من عام 2022. غير أن أسعار اللحوم الحمراء ما زالت عند المستوى الذي كانت عليه قبل اتخاذ قرار تعليق استيفاء الرسوم الجمركية عند الاستيراد، حيث تتراوح في الفترة الأخيرة بين ثمانية وتسعة دولارات للكيلوغرام الواحد. ولاحظت المندوبية السامية للتخطيط، في تقريرها الأخير حول الرقم الاستدلالي للأثمان عند الاستهلاك في نهاية العام الماضي، أن أسعار اللحوم ارتفعت بين نوفمبر/ تشرين الثاني وديسمبر/ كانون الأول بنسبة 1,5 في المائة، وهو أعلى ارتفاع ضمن السلع الغذائية.

تعزيز العرض من اللحوم قبل رمضان (Getty)

ويعتبر المزارع حسن بلفاطمي، في حديثه لـ«العربي الجديد» أن قرار تعليق استيفاء الرسوم الجمركية يأتي في سياق تأخر التساقطات المطرية في الموسم الأخير، ما سينعكس سلبا على توفر الكلأ والعرض المحلي من الأغنام والأبقار.

وأشار رئيس الجمعية المغربية لتجار اللحوم الحمراء بالتقسيط، مصطفى بلفقيه، إلى أن القدرة الشرائية للأسر أثرت على طلب الأسر على اللحوم الحمراء في الأشهر الأخيرة. وأضاف أن قرار تعليق استيفاء الرسوم الجمركية من شأنه تعظيم العرض الذي تراجع، حيث ينتظر الإتيان بالأبقار من إسبانيا بشكل خاص، مشيرا إلى المستوردين سيعمدون إلى جلب الأبقار من كل الأصناف عبر بواخر.

تحقيق

غسل الأموال في العراق

أسعار العقارات في بغداد تقفز إلى أرقام فلكية

شهدت أسعار العقارات والأراضي في العراق انفلاتاً كبيراً، وسط تحذيرات من اتساع عمليات غسل الأموال في هذا القطاع. وكشفت بيانات عن وجود طلب كبير وغير مبرر على شراء العقارات في العاصمة بغداد ومختلف المحافظات الأمر الذي ساهم في قفزة أسعارها

بغداد ـ **عادل النواب**

يشهد سوق العقارات في العاصمة العراقية بغداد قفزة كبيرة في الأسعار وصفت بأنها غير مسبوقة، اعتبرها البعض غير منطقية وتؤكد وجود عمليات غسل أموال ضخمة ناتجة من الفساد المستشري في البلاد، إذ تجاوزت أسعار العقارات في بعض أحياء بغداد نظيرتها في عواصم أوروبية وعربية، رغم تراجع القدرة الشرائية للمواطنين. ويأتي ذلك في الوقت الذي يؤكد فيه خبراء اقتصاد وعقارات على ضرورة وجود رقابة حقيقية من الدولة على قطاع العقارات والأراضي ليس ببغداد فقط، بل في مختلف المحافظات التي تشهد هي الأخرى ارتفاعا مماثلا.

وحسب تقرير نشرته وكالة أنباء عراقية محلية، لشركة عقارات رائدة في المجال بالعاصمة، فإن أسعار العقارات في بعض المناطق وصلت إلى 20 ألف دولار للمتر الواحد وفي مناطق أخرى تتراوح ما بين 3500 إلى 14 ألف دولار للمتر الواحد كحد أدنى. وأدرج تقرير الشركة العقارية جانبا من قيمة سعر المتر الواحد في بعض أحياء العاصمة العراقية. وبلغ سعر المتر الواحد في حي اليرموك ما بين 4000 و20000 دولار، بينما في حي الحارثية المجاورة، تراوح بين 3500 و14000 دولار، وفي القادسية بين 3200 ولغاية 14000 دولار، بينما تراوح في المنصور وزيونة والجادرية بين 3300 و13000 دولار، وفي حي الجامعة بين 2500 ولغاية 11000 دولار، بينما تقل القيمة كلما كانت المنطقة باتجاه أطراف العاصمة.

وفي السياق، يقول عاملون في قطاع العقارات إن أدنى سعر للمتر في بغداد بلغ ألف دولار وهو في مدينة الصدر شرقي العاصمة، وهناك أراض مُصنفة على أنها زراعية وليست سكنية، إذ يجري البناء عليها بشكل مخالف، لكن يأمل أصحابها فرض الأمر الواقع على الحكومة بعد تحولها لأحياء سكنية كاملة في تغيير جنس الأرض من زراعية إلى سكنية. عضو لجنة النزاهة في البرلمان العراقي هادي السلامي، قال لـ«العربي الجديد»، إن «هناك ارتفاعاً مخيفاً في أسعار العقارات في بغداد وكذلك محافظات أخرى، وهذا بسبب أن التجارة بتلك العقارات أصبحت وسيلة جديد لغسل الأموال من قبل أصحاب الأموال المشبوهة، ولهذا أصبحت العقارات في ارتفاع متواصل دون أي استقرار».

20000

حسب تقرير لشركة عقارات رائدة في المجال بالعاصمة العراقية بغداد، فإن اسعار العقارات في بعض المناطق وصلت الى 20000 دولار للمتر الواحد وفي مناطق اخرى تتراوح ما بين 3500 و14000 دولار.

وأوضح السلامي أن «وزارة العدل أنشأت قبل أكثر من ثمانية أشهر شعبة في دائرة التسجيل العقاري، وهي (شعبة غسل الأموال) ومهمتها متابعة عملية بيع وشراء العقارات ذات المبالغ الخيالية، والتي وصل بعضها الى ملايين الدولارات، وهذا ما يؤكد ان هناك عمليات غسل أموال عبر هذه التجارة». واضاف أن «عمل شعبة غسل الأموال في دائرة التسجيل العقاري، لم يتبين بشكل واضح، ولم تكشف هذه الشعبة عن نشاطاتها وعملها طيلة الأشهر الماضية وما حققته من ضبط عمليات غسل الأموال عبر بيع وشراء العقارات، ولهذا نخشى ان يكون الضغط السياسي أقوى من تمكين هذه الشعبة من ممارسة عملها بالشكل الصحيح».

وبيّن الكناني أن «ارتفاع أسعار العقارات في بغداد بشكل جنوني سببه استغلال مال الفساد والمال السياسي لشراء تلك العقارات ضمن عمليات غسل الأموال، وتسجيل تلك العقارات باسماء مختلفة، وقضية (سرقة القرن) كشفت هذا بشكل أوضح، حيث إن المتهم الأول بهذه القضية (نور زهير) أغلب أموال السرقة اشترى بها عقارات في مناطق محددة في بغداد، وهذا حال باقي الفاسدين، دون أي شك». وأضاف أن «هناك فقداناً للسيطرة الحكومية على سوق العقارات، إضافة إلى عدم امتلاك الدولة أي أرقاما رسمية عن عدد العقارات في كل محافظة، كما لا يتم توزيع قطع أراض بشكل منتظم للمستحقين ما ساعد أيضا برفع أسعار العقارات، وهذا العراق ضمن الدول الأكثر فساداً في العالم، في مؤشر مدركات الفساد الصادر عن منظمة الشفافية الدولية، إذ جاء بالمرتبة السابعة عربياً والـ 157 عالمياً من بين 180 دولة مدرجة على قائمة المنظمة. ووضع رئيس الوزراء محمد شياع السوداني مكافحة الفساد على رأس أولويات برنامجه الحكومي. وباشر فور تسلمه منصبه في أكتوبر/ تشرين الأول من العام قبل الماضي بالتقدم خطوات باتجاه تقديم الفاسدين إلى القضاء، إلا أن الفساد ما زال يتمدد ويأخذ أشكالاً عديدة، ومنها غسل الأموال عبر سوق العقارات وغيرها.

> أدنى سعر للمتر الواحد في بغداد يبلغ الف دولار

> طلب كبير على الشراء في مناطق عراقية محددة

«أسعار العقارات تعتمد على العرض والطلب، وما دام هناك طلب كبير على شراء العقارات في مناطق محددة، فهذا يدفع إلى ارتفاع الأسعار بشكل جنوني، خاصة أن تلك الأسعار في ارتفاع مستمر وبشكل يومي». وبيّن الكناني أن «ارتفاع أسعار العقارات في بغداد بشكل جنوني سببه استغلال مال الفساد والمال السياسي لشراء تلك العقارات ضمن عمليات غسل الأموال، وتسجيل تلك العقارات باسماء مختلفة، وقضية (سرقة القرن) كشفت هذا بشكل أوضح، حيث إن المتهم الأول بهذه القضية (نور زهير) أغلب أموال السرقة اشترى بها عقارات في مناطق محددة في بغداد، وهذا حال باقي الفاسدين، دون أي شك». وأضاف أن «هناك فقداناً للسيطرة الحكومية على سوق العقارات، إضافة إلى عدم امتلاك الدولة أي أرقاما رسمية عن عدد العقارات في كل محافظة، كما لا يتم توزيع قطع أراض بشكل منتظم للمستحقين ما ساعد أيضا برفع أسعار العقارات، وهذا أثر على زيادة أزمة السكن بشكل كبير، فكيف لموظف راتبه لا يتجاوز 700 دولار أن يشتري عقارا قيمة المتر الواحد فيه تتجاوز 4000 دولار كادنى حد؟».

وإزاء هذه الظاهرة بات على المواطن العراقي خاصة أصحاب الدخل المحدود التخلي عن فكرة امتلاك منزل خاص، لذا ظهرت عمليات بناء مجمعات سكنية بمنازل مساحتها بسيطة، ويتم تقسيط قيمتها على نحو 5 سنوات، بعد تقديم دفعة أولى.

ويقول أحمد وليد (35 سنة) وهو موظف في وزارة البلدية، لـ«العربي الجديد»: «تخليت عن حلم امتلاك منزل ببغداد، مرتبي لا تتجاوز قيمته 800 دولار، وهذا يعني أنني في العام الواحد لن أتمكن من شراء أكثر من مترين، هذا إن افترضنا أنني لن أنفق شيئاً من المرتب». ويضيف وليد: «أموال ضخمة. لا أعرف من أين يأتون بها، ولماذا هذا الشراء الكثير رغم سعر العقارات غير المنطقي؟ أتمنى أن نسمع عن كشف شبكة فساد كبيرة متورطة بهذا الملف قريبا».

وفي السياق، قال رئيس المركز العراقي للدراسات الاستراتيجية غازي فيصل، لـ«العربي الجديد»، إن «الارتفاع الخيالي بأسعار العقارات في بغداد ومدن عراقية أخرى، سببه غسل الأموال، كذلك زيادة عمليات بناء المجمعات السكنية في بغداد بعكس زيادة عمليات غسل الأموال عبر شراء الشقق ضمن تلك المجمعات، وليس حل أزمة السكن». وأشار فيصل إلى أن «كثرة المطاعم ببعض شوارع بغداد، أيضا تأتي ضمن عمليات غسل الأموال، خصوصاً أن إيجار بعض تلك المطاعم هائل، وتطوّر عمليات غسل الأموال يرجع إلى عدم وجود رقابة حقيقية على عمليات البيع والشراء، ولهذا ملايين الدولارات من عمليات الفساد تختفي عبر شراء العقارات وهذا يزيد الأسعار بشكل متواصل».

وشدد المركز العراقي للدراسات الاستراتيجية على أن «الحكومة العراقية مطالبة بشكل عاجل بالتحرك ووضع خطط تستطيع من خلالها السيطرة على ارتفاع أسعار العقارات التي وصلت إلى أسعار فلكية وتتجاوز أسعار عقارات فاخرة بعواصم أوروبية وخليجية، وعدم التحرك الحكومي يعني أن هناك مصالح ما بين قوى السلطة على غسل أموال سرقاتها عبر هذه الطرق». ويصنّف

مستشار رئيس الوزراء: الوضع المالي مستقر

أكد مستشار رئيس مجلس الوزراء للشؤون المالية في العراق مظهر محمد صالح، أمس الخميس، أن النظرة المستقبلية إلى الوضع المالي في بلاده مستقرة، فيما أشار إلى أن مؤشرات السوق النفطية ما زالت تزيد عن السعر المحدد في الموازنة بأكثر من 10% حتى اللحظة. وقال صالح، لوكالة الأنباء العراقية (واع)، إن «الموازنة العامة الاتحادية للعام 2024، ما زالت مستقرة بسقف نفقات بنحو 199 تريليون دينار عراقي وتخصيصات في النفقات الاستثمارية تزيد على 25 25% من إجمالي سقف الإنفاق، كما أن الصادرات النفطية مستقرة عند معدلاتها المرسومة بنحو يقارب 3,4 ملايين برميل نفط يومياً وبسعر برميل لأغراض احتساب إيرادات الموازنة من النفط المصدر بمقدار 70 دولاراً للبرميل». لافتاً إلى أن «مؤشرات السوق النفطية ما زالت تزيد عن السعر المحدد في الموازنة بأكثر من 10% حتى اللحظة». وأضاف أن «توقعات أسواق الطاقة تشير إلى تصاعد احتياجات الطلب المستمر على النفط الخام بشكل عام»، مشيراً إلى أن «النظرة المستقبلية إلى الوضع المالي للعراق مستقرة». ولفت إلى أن «هناك استقراراً عالياً مع دخولنا الشهر الثاني من العام الحالي، والتي تؤشر إلى أن الموازنة في حالة توازن».

عقارات بغداد هي الأغلى سعرا (مرتضى السوداني/ الأناضول)

مال وسياسة

قالت تقارير غربية، إن الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة تضع اقتصاد دولة الاحتلال أمام 5 مخاطر رئيسية، أكبرها تبخر الثقة في وهم «إسرائيل واحة أمان لبناء الثروات». وتقدر مؤسسة راند الأميركية، أن تداعيات الحرب ستكلف الاقتصاد 400 مليار دولار

وهم الاستثمار الآمن في إسرائيل

تداعيات الحرب ستكلف الاقتصاد 400 مليار دولار

مظاهرات غاضبة في تل ابيب تطالب بإنقاذ الاقتصاد (Getty)

القدس المحتلة ـ **العربي الجديد**

وضعت عملية «طوفان الأقصى» وما تلاها من حرب الإبادة على قطاع غزة، الاقتصاد الإسرائيلي أمام مأزق حقيقي ربما يستمر لسنوات. ويرى البنك المركزي الإسرائيلي في تقرير الاستقرار المالي الصادر مساء الأربعاء، أن تأثير الحرب على غزة بات محسوسًا في جميع القطاعات الاقتصادية ويمثل مخاطر رئيسية رغم التدابير التي اتخذت لتفادي صدمة الحرب على غزة. يقول البنك في تقريره الذي يصدر مرتين في العام، إن صدمة الحرب تركزت في الاقتصاد الكلي، إذ رفعت علاوة المخاطر في البلاد. ويشير التقرير، إلى أن تداعيات الحرب رفعت كذلك مخاطر الائتمان بشركات المقاولات، بالإضافة إلى ارتفاع مصاريف التمويل، مما كان له أثر سلبي على الوضع المالي لشركات المقاولات. في ذات الصدد، ترى تقارير غربية أن الكلفة المرتفعة للحرب وتداعياتها المالية ربما تستمر لسنوات على الرغم من التطمينات التي تصدر من الجهات الرسمية في تل أبيب. وترى مؤسسة راند الأميركية في هذا الشأن، أن التكاليف الاقتصادية للحرب على غزة يمكن أن تتسبب في خسارة إسرائيل لنحو 400 مليار دولار من النشاط الاقتصادي على مدى العقد المقبل، وتهدد مستقبل إسرائيل الاقتصادي. وهذا الرقم أكبر بكثير من تقديرات وزارة المالية الإسرائيلية لكلفة الحرب البالغة 51 مليار دولار. ويقول تقرير راند، إن 90% من الصدمة الاقتصادية لإسرائيل ستأتي من التداعيات غير المباشرة على الاقتصاد المتمثلة في انخفاض الاستثمار، واضطراب سوق العمل، وتباطؤ نمو الإنتاجية وارتفاع حجم الدين الخارجي وارتفاع كلفة الاستدانة الجديدة وهروب الاستثمارات من السوق الإسرائيلية. من جانبها ترى شركة برايس ووترهاوس كوبرز، في تقرير عن قطاع التقنية الذي يعد من ماكينات النمو الاقتصادي وجذب الاستثمارات الأجنبية للاقتصاد الإسرائيلي، أن قيمة عمليات التخارج من التكنولوجيا الإسرائيلية، بما في ذلك عمليات الاندماج والاستحواذ والاكتتابات العامة، تراجعت بنسبة 56 في المائة إلى 7,5 مليارات دولار من 16,9 مليار دولار في العام السابق. وأشارت الشركة إلى أن العديد من الشركات الناشئة المحلية تكافح من أجل جذب التمويل الأساسي، وخاصة من المستثمرين الأجانب، في حين أنه من غير المرجح أن تتم الصفقات الكبرى. من جانبه قال المستثمر الإسرائيلي جون أفيريت، في مقابلة مع صحيفة «كالكاليست» في تل أبيب نشرت الاثنين الماضي: «يوجد حاليًا تريليون دولار محاصرة في صناديق رأس المال الاستثماري بإسرائيل»، مضيفا أن «وضع السوق الحالي في إسرائيل يمثل عاصفة حقيقية بالنسبة لنا في صناديق الاستثمار». ويلاحظ أن هؤلاء المستثمرين في هذه الصناديق بحاجة ماسة إلى السيولة، ولكنهم ربما لن يتمكنوا من ذلك بسبب الخسائر الضخمة التي سيتكبدونها في حال بيع أصولهم.

ضرائب مرتفعة

ويرى تقرير «فوربس ريبورت» الصادر الأربعاء، أن الضرائب المرتفعة التي تنوي الحكومة الإسرائيلية فرضها لتغطية نفقات الحرب ستؤدي إلى إعاقة تطوير الأعمال والنمو، وفي نهاية المطاف، النمو الاقتصادي. ويشار إلى أن إسرائيل تمتعت لسنوات عديدة بتصنيف ائتماني قوي بشكل غير عادي بفضل مواردها المالية الحكومية، ولكن بيئة الأمن القومي الأقل أمانًا بعد عملية «طوفان الأقصى» والحرب رفعت من المخاطر الاستثمارية أمام المستثمرين الأجانب لاستثمار أموالهم في إسرائيل. ويرى التقرير، إن البيئة الأمنية ستكون لها آثار عميقة على قطاع الشركات الناشئة في إسرائيل، الذي يجمع نصف رأسماله أو أكثر من الخارج ويعتمد بشكل كبير على قوة عاملية غالبيتها الساحقة من الشباب والذكور الذين سيؤدون الآن المزيد من الخدمة العسكرية. كما أن المخاطر الأمنية قد تدفع مهندسين ورجال أعمال للهجرة إلى الخارج. وببساطة فإن «وهم إسرائيل كواحة أمنه لبناء الثروة انهار بشكل كبير بسبب الحرب على غزة وتداعياتها»، حسب التقرير. على الصعيد الداخلي، يعاني المواطن الإسرائيلي من ارتفاع معدل التضخم الذي يثير الغضب الشعبي ضد الحكومة ويهدد ببقاء الفائدة المصرفية مرتفعة وبالتالي عرقلة تمويل الاقتصاد وحرمانه من النمو. وفي الشهر الماضي، تعرضت إسرائيل لموجة ارتفاعات شديدة في أسعار السلع وبعض الخدمات، كان آخرها ارتفاع أسعار الوقود أول أمس. ويقول تقرير بصحيفة «غلوبس» الإسرائيلية، في هذا الشأن، إن «أسعار المواد الغذائية ترتفع بشكل حاد في إسرائيل، وتواصل الشركات فرض أسعار مرتفعة». وحتى الآن وفرت الحرب على غزة وهجمات الحوثيين في البحر الأحمر العذر للشركات الإسرائيلية لرفع أسعار السلع الغذائية كما تشتهي، حسب ما يقول منتقدو المتاجر الكبيرة في إسرائيل. ولكن التقارير الدولية تشير بوضوح إلى أن هجمات الحوثي رفعت من كلف نقل السلع، حيث تراجعت العديد من الشركات عن مسار الرحلات عبر البحر الأحمر ولجأت إلى رأس الرجاء الصالح، وهو ما رفع تلقائياً من كلف النقل ورفع كذلك من شهادات التأمين. أما بالنسبة لإسرائيل، فإن العديد من شركات الشحن البحري تفادت الرسو في الموانئ الإسرائيلية بسبب كلفة مخاطر الحرب. ويرى محللون إسرائيليون، أن ضعف الشيكل مقابل الدولار ساهم كذلك في رفع أسعار السلع المستوردة. وارتفعت أسعار شحن الحاويات من 1500 دولار إلى 7200 دولار، كما تضاعفت مواعيد التسليم بسبب طول الرحلات حول أفريقيا.

> كالكاليست: وضع السوق الحالي يمثل عاصفة حقيقية لصناديق المال

قطاع التقنية

لاحظ تحليل «فوربس ريبورت»، الصادر يوم الأربعاء، أن الأعوام الثلاثين التي سبقت عملية «فيضان الأقصى» في السابع من أكتوبر/تشرين الأول، كانت سنوات «فورة الشركات الناشئة»، إذ تبنت إسرائيل نموذج الشركات الناشئة في وادي السيليكون بحماسة ملحوظة، الأمر الذي أدى إلى نموها كقوة عالمية هائلة في مجال التكنولوجيا الفائقة. وقد خلق هذا القطاع أعداداً هائلة من الوظائف ذات الأجور الجيدة، واجتذب مليارات الدولارات من الاستثمارات الأجنبية، كما خلق فائضاً تجارياً غير مسبوق. وبالتالي ساهمت في بناء الثروات، ومكنت بالتالي الحكومة من خفض الضرائب الشخصية إلى مستوى أقل بقليل من المتوسط في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. ولكن بعد عملية «طوفان الأقصى» وتداعيات الحرب، يقدر أن يرتفع الإنفاق الدفاعي بنسبة تقترب من 80 في المائة هذا العام (بإضافة المساعدات الأميركية)، أو نحو 70 مليار شيكل. ولا يزال هذا الرقم محل نقاش، ولكن المؤكد أن الإنفاق على الحرب سيرتفع بنحو 20 مليار شيكل خلال العام الجاري. ولدفع هذه التكاليف، اختارت حكومة الاحتلال خفض الإنفاق في الخدمات وزيادة عجز الموازنة إلى 6,6% من الناتج المحلي الإجمالي. لذا يرى تقرير « فوربس ريبورت»، أنه إذا ظل الإنفاق العسكري عند مستوى مرتفع على مدى السنوات القليلة المقبلة، فسوف تضطر إسرائيل إلى زيادة الضرائب على المواطنين. ويبدو أن ارتفاع الإنفاق العسكري أمر بات لا مفر منه، حتى لو انتهت حرب غزة أو أصبحت حرباً أقل حدة خلال الأسابيع القليلة المقبلة.

الديون الإسرائيلية

يقول مراقبون إن السوق العالمية لا تزال تضع علاوة مرتفعة للغاية على ديون إسرائيل الدولية، بالنظر إلى أن الحرب مستمرة، وتشعر السوق بالقلق بشأن كيفية تأثير الحرب على نمو إسرائيل ومستويات الدين العام، والتصنيفات السيادية اللاحقة. ويبقى الدين الإسرائيلي نسبة 60% من إجمالي الناتج المحلي الإسرائيلي الذي يقدر قبل الحرب بنحو 522 مليار دولار، وفق بيانات صندوق النقد الدولي. ويرى بنك إسرائيل أن «الزيادة المستمرة، وليس المؤقتة، في صافي الدين الحكومي العام دون اتخاذ تدابير تعويضية يمكن أن تشكل مخاطر على الاقتصاد الإسرائيلي». وقال إن هذا هو أحد الأسباب التي تجعل التصنيفات في الوقت الحالي تتمتع بنظرة مستقبلية سلبية». ويذكر أن حجم الدين الخارجي الإسرائيلي كان يبلغ 155,2 مليار دولار في سبتمبر/ أيلول 2023، أي قبل عملية «طوفان الأقصى».

أزمة عقارات المكاتب

عشرات الآلاف من الامتار المربعة من المساحات في ابراج المكاتب في تل ابيب اصبحت فارغة، وهناك 500 الف متر مربع اخرى قيد الانشاء، مع انخفاض الايجارات. حسب تقرير بصحيفة «غلوبس» امس الخميس. وقبل عملية «طوفان الاقصى» كانت الشركات تقف في طوابير لاستئجار مساحات في ابراج المكاتب في تل ابيب ورمات غان، ولكن بعد «طوفان الاقصى» باتت طوابق كاملة في ابراج مثل مركز عزرائيلي وعلى طول شارع يغال الون مهجورة.

تراجع جاذبية صناديق بيتكوين

يبدو أن الاهتمام بصناديق الاستثمار المتداولة في بيتكوين الفورية التي طال انتظارها بدأ يتراجع، حيث سجلت التداولات أول من أمس، أدنى مستوى من إجمالي تدفقات المستثمرين في يوم واحد منذ بدء التداول في 11 يناير/كانون الثاني الماضي. وتلقت الصناديق التسعة الجديدة حوالى 270 مليون دولار من التدفقات في تداولات الأربعاء، وفقًا لتقرير صادر عن مصرف «جي بي مورغان» الذي وصف أداء التدفق للمجموعة بأنه «مخيب للآمال»، مشيرًا إلى أن ذلك كان وراء خفض تصنيف بورصة العملات المشفرة Coinbase Global Inc من هذا الأسبوع، وفقًا لتقريره أمس الخميس. ومنذ ظهور صناديق الاستثمار في بيتكوين لأول مرة، تلقت صناديق الاستثمار المتداولة التسعة الجديدة 5,2 مليارات دولار من التدفقات الداخلة، مما عوض 4,4 مليارات دولار من التدفقات الخارجة منها، حسب بيان نشرته «بلومبيرغ». لكن محللون قالوا إن الأيام الأخيرة شهدت تحولاً في التوازن. ويبلغ إجمالي صافي التدفقات في الصناديق 857 مليون دولار، حتى مع التباطؤ في الطلب. وكان هنالك تفاؤل كبير وسط المستثمرين في بيتكوين خلال الشهور الأخيرة بأن إطلاق الصناديق سيساهم في دورة ارتفاع جديدة في العملات المشفرة.

(العربي الجديد)

تايمز سكوير في مانهاتن حيث توجد عشرات محلات العملات المشفرة (Getty)

تطبيق الضريبة الموحدة للشركات متعددة الجنسيات

ضرائب ضخمة تنتظر مايكروسوفت (Getty)

بدأت الدول في تطبيق الحد الأدنى العالمي للضريبة الموحدة للشركات متعددة الجنسيات بنسبة 15%، ولكن بالنسبة لأميركا فإن القرار ينتظر إجازة الكونغرس، حسب تقرير أمس بوكالة بلومبيرغ.

وحذرت شركات جونسون اند جونسون وباكستر إنترناشيونال وزيمر بيومبت، وهي شركات تعمل في العديد من دول العالم، المستثمرين من أن الاتفاق الضريبي الدولي لعام 2021 سيجعلهم يدفعون ضرائب أعلى هذا العام، حيث تنفذ سويسرا وكوريا الجنوبية واليابان ودول الاتحاد الأوروبي الاتفاق. ويتعين على الشركات الأميركية التي كانت تتمتع بمعدلات ضريبية مكونة من رقم واحد في بعض البلدان الأجنبية، أن تدفع الآن ما لا يقل عن 15% في كل منها. ولكن على الرغم من أن مسؤولي وزارة الخزانة لعبوا دورًا حاسمًا في صياغة الاتفاق الدولي وضغط الرئيس بايدن لتنفيذه، فإن الكونغرس لم يغير قانون الضرائب الأميركي ليتوافق معه. ويعارض الجمهوريون بشكل عام الصفقة العالمية، بحجة أن مفاوضي إدارة بايدن تخلوا عن الكثير من القاعدة الضريبية الأميركية. لذا، في الوقت الحالي، لا تقوم الولايات المتحدة بجمع أي أموال مباشرة من الشركات المحلية أو الأجنبية بسبب انتظار الكونغرس.

(العربي الجديد)

صفقة غاز جزائرية لبريطانيا

وقّعت شركة «غرين إل أن جي» البريطانية، أكبر محطة للغاز الطبيعي المسال في أوروبا، مساء الأربعاء، اتفاقية مدتها عشر سنوات، من شأنها توسيع قدرة التخزين وإعادة التسليم طويلة الأجل لشركة الغاز الجزائرية «سوناطراك» في محطة الغاز الطبيعي المسال اعتبارا من يناير/كانون الثاني 2029، وذلك وفقاً لتقرير في نشرة «أويل برايس» الأميركية. وتعد شركة «غرين إل إن جي»، الواقعة على جزيرة غرين في مقاطعة كينت بإنكلترا، أكبر محطة من نوعها في أوروبا وثامن أكبر محطة في العالم من حيث سعة التخزين، مع موقع يمتد على مساحة إجمالية تزيد عن 600 فدان. ويعتبر الغاز الطبيعي المسال التابع لشركة «ناشونال غريد» البريطانية للكهرباء ذا أهمية استراتيجية للبنية التحتية للطاقة في المملكة المتحدة وأمن الإمدادات. وحسب التقرير، هذه هي الاتفاقية الأولى للحصول على قدرة استيراد تبلغ 125 جيجاوات في الساعة يوميا، أي ما يعادل 3 ملايين طن سنويا من الغاز الطبيعي المسال، من عملية المزاد التنافسي لشركة «غرين إل إن جي» والتي تم إطلاقها في سبتمبر/أيلول 2023. وقالت الشبكة الوطنية البريطانية في بيان: «النتيجة الناجحة للمزاد تؤمن مستقبل إمدادات المحطة من الغاز الطبيعي المسال في العقد المقبل». من جانبه، قال نائب الرئيس التنفيذي لسوناطراك، معيوف بلقاسم: «يوفر هذا الاتفاق لسوناطراك وصولا مضمونا إلى أكبر محطة لاستيراد الغاز الطبيعي المسال في أوروبا، مما يساعد على تنظيم استراتيجية التسويق طويلة المدى لسوناطراك من خلال تنويع أسواق الغاز الطبيعي المسال» وفق التقرير.

ويجري حاليا توسيع شركة لتخزين بمحطة «غرين» وتوصيل ما يكفي من الغاز لتلبية ما يصل إلى 33% من الطلب على الغاز في المملكة المتحدة. وقد شهدت المملكة المتحدة مؤخرا ارتفاعا كبيرا في واردات الغاز الطبيعي المسال، ومن ثم تصديره إلى أوروبا التي تعمل على تنويع مصادر الغاز الطبيعي المسال. في هذا الصدد، تراهن شركة الطاقة الإيطالية إيني بشكل متزايد على أفريقيا لاستيراد كميات كبيرة من الغاز عبر خطوط الأنابيب والغاز الطبيعي المسال لتحل محل إمدادات الغاز عبر خطوط الأنابيب من روسيا، التي كانت أكبر مورد للغاز إلى أوروبا قبل الغزو الروسي لأوكرانيا. وكانت إيني نشطة بشكل خاص في تأمين المزيد من إمدادات الغاز الطبيعي لأوروبا من أفريقيا، وقامت بتنفيذ مشاريع سريعة في القارة السمراء لتلبية الطلب على الغاز في أوروبا في غياب إمدادات خطوط الأنابيب الروسية.

(العربي الجديد)

محطة الغاز في جزيرة «غرين» بمقاطعة كينت الإنكليزية (Getty)

رؤية

كارثة وقف تمويل الأونروا

سهام محمد الله

في قرار مجحف بحقّ الشعب الفلسطيني الأعزل، أعلنت وزارة الخارجيّة الأميركية في 26 يناير/ كانون الثاني وقف تمويلها لوكالة الأمم المتّحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى «الأونروا» إرضاءً لإسرائيل التي ادَّعت بأنّ 12 من موظّفي وكالة الأونروا شاركوا في الهجوم الذي شنَّته حركة حماس على إسرائيل في 7 أكتوبر/ تشرين الأوّل 2023 رغم قيام الوكالة بإنهاء عقود الموظّفين الذين زُعِم أنّهم شاركوا في الهجمات باستخدام مركبات هذه الوكالة ومبانيها التي أصبحت منصّات لإطلاق الصواريخ. وبطبيعة الحال، حذت العديد من الدول حذو الولايات المتّحدة في تعليق تمويلها للوكالة مثل كندا وأستراليا وإيطاليا والمملكة المتّحدة وفنلندا وهولندا وألمانيا وفرنسا واليابان. في المقابل، ترتَّبت سويسرا قبل اتّخاذ قرار بشأن مساعدتها للأونروا إلى حين البت في الاتّهامات، بينما قرَّرت النرويج الاستمرار بمساعدة الفلسطينيين عبر دعم الوكالة وأعلنت إسبانيا عدم قطع تمويلها عن الأونروا. في الواقع، كان التقرير، الذي أجرته مجموعة مراقبة الأمم المتّحدة UN Watch ونشرته في 10 يناير/ كانون الثاني تحت عنوان «مجموعة مُكوَّنة من 3000 معلّم في الأونروا تحتفل بمذبحة حماس واغتصابها» 3,000 Group of UNRWA teachers celebrates Hamas massacre and rape، القطرة التي أفاضت كأس الغلّ الصهيوني، فقد أفاد تقرير هذه المنظّمة غير الربحية المُكرَّسة لمسألة الأمم المتّحدة عن مبادئها بأنّ مجموعة دردشة جماعية على تيليغرام مُكوَّنة من 3000 معلّم من معلّمي الأونروا في غزة تمجّ بمنشورات تشيد بالهجوم الذي نفّذته حركة حماس وتصفه بالبطولي. وانتقد التقرير بشدّة أحد مدرّسي الأونروا الذي نشر منشوراً يُبلغ فيها كافة المدرّسين بأنّ الرواتب سيتمّ دفعها يوم الأحد، وشارك بعد ذلك بلحظات قليلة مقطع فيديو يمجّد هجوم حماس وصورة لسترة انتحارية مفخّخة مرفقة بتعليق «انتظروا يا أبناء اليهود». حرب الكيان الصهيوني على وكالة الأونروا ليست جديدة، فلطالما سعت دولة الاحتلال بشتّى الوسائل إلى تصفية هذه الوكالة والتخلّص منها لكونها الحبل السُرّي الذي يمدّ نحو ثلثي سكان قطاع غزة البالغ عددهم 2.3 مليون نسمة بالمساعدات؛ فقد سبق لرئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو أن دعا إلى عدم الاكتفاء بوقف المساعدات الممنوحة للأونروا وشدَّد على ضرورة حلّها ونقل مسؤولياتها إلى الوكالات التابعة لمنظومة الأمم المتّحدة الخاضعة للمساءلة، وهي نفس الفكرة التي يتشبَّث بها العديد من أعضاء مجلس الشيوخ الأميركي. جدير بالذكر أنّ الولايات المتّحدة تُعدّ أكبر مموِّل للأونروا، فقد ساهمت بأكثر من 296 مليون دولار في عام 2023 وحده، وساهمت إدارة بايدن بحوالي مليار دولار منذ عام 2021. وبحسب تقرير نشرته خدمة أبحاث الكونغرس في 18 مايو/ أيّار 2018 تحت عنوان «المساعدات الخارجية الأميركية للفلسطينيين» U.S. Foreign Aid to the Palestinians، ساهم دافعو الضرائب الأميركيون بحوالي 6 مليارات دولار للأونروا بين عامي 1950 و2018. في سبتمبر/ أيلول 2018، قطعت إدارة ترامب التمويل عن هذه الوكالة ووصفتها بأنّها «معيبة بشكل لا يمكن إصلاحه»، بينما استأنف الرئيس الأميركي بايدن تمويل الوكالة دون قيد أو شرط في عام 2021 وقدَّم مليار دولار على مدى ثلاث سنوات. أفاد ريتشارد غولدبرغ، العضو السابق في مجلس الأمن القومي الأميركي في إدارة الرئيس الأسبق ترامب والمستشار الأوّل حالياً في مؤسسة الدفاع عن الديمقراطيات، في تقرير أرسله من أجل المشاركة في جلسة اجتماع مشتركة عقدتها لجنة الشؤون الخارجية بمجلس النواب الأميركي واللجنة الفرعية للشؤون الخارجية بمجلس النواب المَعنية بالرقابة والمساءلة وكذا اللجنة الفرعية للصحة العالمية وحقوق الإنسان العالمية والمنظّمات الدولية بعنوان «الأونروا مكشوفة: دراسة مهمّة الوكالة وإخفاقاتها» UNRWA Exposed: Examining the Agency's Mission and Failures في 30 يناير/ كانون الثاني 2024 بواشنطن، بأنّ الأونروا ليست وكالة للاجئين ولا حتى منظّمة دولية بالمعنى الحقيقي للكلمة، بل هي سلاح سياسي تطوَّر إلى برنامج استحقاق المساعدات الأجنبية مموَّل دولياً ويعمل بموظّفين محليين، ويحرِّض على العنف ضدّ إسرائيل، ويدعم المنظّمات الإرهابية الأجنبية المُدرجة في تصنيف الولايات المتّحدة، ويعرقل سبل التوصُّل إلى سلام مستدام بين إسرائيل والفلسطينيين. وأضاف غولدبرغ بأنّ الأونروا ليس لديها مجلس إدارة، الأمر الذي يجعلها، من وجهة نظره، تفتقر لسمار حوكمة فعّال يمكن أن يغيِّر سياساتها ويُخضعها للتدقيق والمساءلة ويجعل المعلومات الأساسية التي تقدِّمها قابلة للتحقُّق من صحّتها. بحسب انتقادات غولدبرغ اللاذعة، تعتبر وكالة الأونروا قناةً لاستنزاف الأموال الأميركية وتهديداً للأمن القومي الأميركي وأمن إسرائيل، فهي توظِّف أكثر من 30 ألف فلسطيني لخدمة 5,9 ملايين لاجئ فلسطيني فقط مقارنة بالمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين التي توظِّف أقلّ من 19 ألف موظَّف دولي لإدارة شؤون 29,4 مليون لاجئ عبر 135 دولة، وشدَّد غولدبرغ على أنّ الأونروا، بفضل طاقمها الفلسطيني، تساعد على تنشئة جيل من الفلسطينيين على ثقافة الكراهية والانتقام من إسرائيل، وبناءً على ذلك حمَّل غولدبرغ مكتب السكان واللاجئين والهجرة التابع لوزارة الخارجية الأميركية مسؤولية المشاكل التي تخلقها وكالة الأونروا والتي أصبحت، من وجهة نظره، بؤرة لإعداد الإرهابيين الذين سيقتلون الإسرائيليين مستقبلاً. صوَّر العضو السابق في مجلس الأمن القومي الأميركي تواطؤ الأونروا مع حماس بفيلم رعب، استغرق إعداده عقوداً، وشارك في إنتاجه دافعو الضرائب الأميركيون، وكلَّف نفسه وربط بين أرقام مكّنته من الاستخلاص بأنّ المليار دولار الذي قدَّمته الولايات المتّحدة للأونروا منذ عام 2021 بوجود ما يقرب من 30 في المائة من عملاء الأونروا في غزة يعني إضافة 300 مليون دولار إلى ميزانية حماس المدعومة أيضاً على مدى سنوات بفضل 80 في المائة من التمويل الذي أنفقته وكالات الأمم المتّحدة في غزة عبر الأونروا والمُقدَّر بـ 4,5 مليارات دولار في الفترة الممتدّة من 2014 إلى 2020، بما في ذلك 600 مليون دولار في عام 2020 وحده. خلاصة القول، ما هذا إلاّ غيض من فيض وجزء من كلّ وقطرة من بحر وسطر من قمطر عن الكيفية التي يُحاسب بها الغرب على كل دولار يُنفَق لصالح العرب، فمتى يُحاسب العرب على أموالهم ونفطهم وأرضهم وثرواتهم التي امتصَّها الغرب؟